



بسم الله الرحمن الرحيم

## تقرير هيئة الرقابة الشرعية لعام 2016

بحمد الله سبحانه وتعالى وفضله وتوفيقه، يسرُّ مصرف ميزان المحدود أن يقدم تقريره السنوي للعام الخامس عشر على انطلاقه وتبنيّه المصرفية الإسلامية التجارية في باكستان. وللعلم فإن هيئة الرقابة الشرعية قد قامت خلال السنة قيد التقرير بعقد أربعة اجتماعات تناولت فيها شتى المنتجات والمفاهيم والعقود والمعاملات المالية والعمليات والقضايا التي حدّدها وأبرزها قسم التدقيق الشرعي، فحوّلها إلى الهيئة (العضو المقيم للمجلس الشرعي) للتعرف على مدى مطابقتها وملاءمتها لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

وإننا في مصرف ميزان المحدود نوظف مجموعة جيدة من المهنيين والخبراء في قسمي تطوير المنتجات والتدقيق الشرعي، والذين يعملون تحت توجيه وإشراف من قبل عضو المجلس الشرعي المقيم للمصرف. ومن الوظائف الأساسية لهذا القسم هو ضمان توفير التوافق مع الشريعة في كل من الأبحاث الجديدة وأنشطة تطوير المنتجات، وتحسين المنتجات والإجراءات الموجودة المتعامل بها في المصرف من قبل، وإجراء تدريبات المصرفية الإسلامية، واستعراض التوافق مع الشريعة لفروع المصرف، وأقسام مكتبه الرئيسي، ولكل نوع من العمليات السائدة في المصرف، وكذلك مراجعة الوثائق والمستندات ذات الصلة بهذه العقود وبمراحل إجراءاتها المختلفة على أساس الاختبار والفحص، وإضافة إلى كل هذه المهامّ فالقسم ذاته يُقدّم الخدمات السكرتارية لهيئة الرقابة الشرعية للمصرف.

وبجانب هذا القسم، فهناك قسم مستقل آخر بعنوان: قسم التدقيق الشرعي، (والذي يعمل تحت إشراف لجنة التدقيق لمجلس الأمناء) لغرض مراجعة تطبيق أحكام الشريعة في أعمال وأنشطة المصرف ككل، ومن ثمّ يُقدّم تقريره إلى هيئة الرقابة الشرعية وعضو المقيم للمجلس الشرعي بصفة خاصة للاستطلاع والتعديلات المناسبة إذا ما مسّته الحاجة إلى ذلك.

وبهذه المناسبة نودّ أن نشيد بجهود الموظفين في قسمي PDSC والتدقيق الشرعي على ضمان توفيرهم في المصرف بيئة توافق مبادئ الشريعة الإسلامية وتطابق ضوابطها الغراء.

وإننا لنشعر بالراحة إذ نلاحظ أن المصرف لم يدع أية قضية من القضايا التي تتعلق بالشريعة عالقة ومهملة، الأمر الذي يرسم لنا صورة واضحة عن الرغبة الشديدة التي يتحلى بها موظفو المصرف وإدارته ومجلس الأمناء تجاه تطبيق الشريعة الإسلامية.



وفيما يلي نلخص أهم المنجزات والتطورات التي شهدتها المصرف خلال العام قيد التقرير.

### بحث وتطوير المنتجات الجديدة:

من أجل زيادة نسبة كفاية رأس المال للبنك، وافقت هيئة الرقابة الشرعية على وضع هيكل صكوك Tier الثاني (شق رأس المال الثاني) في القطاع الخاص وعلى أساس المضاربة. وإن الهيئة ليسرّها أن تقدر الجهود المبذولة من قبل مجموعة PDSC، إذ قامت - لغرض تفهم الإجراءات التجارية - بـ 150 زيارة ولقاء مع الزبائن ورجال الصناعة المصرفية، وراجعت أكثر من 3000 عقد متعدد الأنواع في ضوء توجيهات (العضو المقيم للمجلس الشرعي) وهيئة الرقابة الشرعية. وإضافة إلى ذلك فلقد تمت مراجعة الهيكلة الأساسية والوثائق اللازمة لحوالي 13 عقد تمويل مجمّع من قبل المجموعة PDSC وتحت إشراف عضو المقيم للمجلس الشرعي، بما فيها عدة عقود مركبة من الإجارة والمشاركة المتناقصة قد تم وضع هيكلها الأساسية من فريق PDSC تحت إشراف (عضو المقيم للمجلس الشرعي). وكل هذه العقود الجمّعة كانت قد تمّت لصالح شتى الجهات الحكومية والخاصة، أمثال WAPDA، وسدّ داسو، شركة نيلم جهلم للطاقة الكهرومائية، و Daewoo Pakistan، و SSGC، و SNGPL، وذلك تلبية لأغراض هذه الشركات المختلفة، من تطوير البنية التحتية، وزيادة رأس المال، وتمويل مشروع الطاقة.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن نسبة المعاينة الحقيقية التي قام بها المصرف، للتأكد من حصول القبض، للبضائع محل العقد في عقود السلم والتجارة كانت هي مائة في المائة (100%) . كما أن الهيئة تقرّ أيضا بالجهودات الدؤوبة من قبل إدارة (مصرف ميزان المحدود) التي بذلتها في إقناع الحكومة ليكون المصاريف الإسلامية هي المسؤولة الوحيدة لودائع الحج، في خطوة سديدة ضمن سعينا لجعل فريضة الحج نقية وحالية من عنصر الربا كلية. وتسرّ الهيئة أيضا المبادرة التي أطلقها المصرف لحساب الأرباح وتوزيعها حسب نظام إدارة الوعاء الداخلي، حيث لا شك في أن تطوير نظام الوعاء يُعتبر استمرارا ومواصلة لعملية تعزيز الشفافية في حساب الأرباح وتوزيعها، كما يشهد، من جانب آخر، على تميز المصرف في طرح وابتكار الجديد.

### التدريب والتطويرات:



يسرنا أن نفيديكم علما بأن العام قيد التقرير (2016م) كان مثمرا للغاية من حيث منتجات المصرفية الإسلامية في مجال التدريب، ما يتضح جليا من أن العام شهد 150 دورة تدريبية نُظمت للأعضاء الموظفين في مختلف أنحاء باكستان، لتشمل أكثر من 2500 موظفا من موظفي البنك. وإن هذا العدد يشمل الدورات التوجيهية للأعضاء الجدد، وبرامج تنشيطية وبرامج إصدار الشهادات في مجال المصرفية الإسلامية. وإضافة إلى التدريب الداخلي، فلقد عقد المصرف نحو 49 ندوة ومؤتمرا، والتي حضرها أكثر من 4160 شخصا، يمثلون عملاء المصرف وعموم الجماهير والمهنيين والطلاب من مختلف الجامعات.

والهيئة تشيد بمجهودات "مصرف ميزان" شريكا استراتيجيا لـ IBA-CEIF، التي هي مؤسسة رائدة في باكستان لإضفاء الدورات التدريبية وحلقات التوعية حول مواضيع مختلفة في مجال التمويل الإسلامي.

وتشيد أيضا بمجهود المصرف في دعم أول منتدى التمويل الإسلامي العالمي المنظم من قبل IBA-CEIF، والذي حضره العلماء والأكاديميون والمهنيون، بالإضافة إلى ممثلين من جهات حكومية تنظيمية (البنك الباكستاني المركزي، هيئة الأوراق المالية والبورصة لباكستان)

### الرقابة الشرعية ودعم الصناعة المصرفية:

وتشعر هيئة الرقابة الشرعية بالسعادة إذ تقرّر بأن المصرف يساهم بنشاط في دعم أنشطة بناء القدرات وتطويرها في مجال صناعة المصرفية الإسلامية، وذلك عن طريق تقديم دعمها في عقد المؤتمرات التدريبية لدى المؤسسات العاملة في هذا المجال، بما فيها: المؤسسة الوطنية للمصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي (NIBAF)، ومركز الاقتصاد الإسلامي (CIE) وغيرها من المؤسسات المختلفة في عقد جلسات تدريبية للمصرفية الإسلامية.

كما أن المصرف ساعد أيضا في عقد العديد من الدورات التدريبية والمؤتمرات وبرامج الشهادة لدى مؤسسات عديدة ك: IBA- مركز التميز في المصرفية الإسلامية كراتشي، مركز الشيخ زايد الإسلامي، مركز الاقتصاد الإسلامي جامعة لمز لاهور، COMSATS، Commecs CIBES، لاهور، جامعة الهندسة والتكنولوجيا لاهور وما إلى ذلك.



ومن الجدير بالذكر أيضا أن المصرف قد دخل في مذكرات التفاهم مع المؤسسات العالمية الشهيرة من نوعها في مجال التمويل الإسلامي كـ "AAOIFI" و "ISRA" مثلا، وذلك لغرض التعاون المشترك في شتى مجالات المصرفية الإسلامية.

وخلال السنة أيضا وقرّ المصرف دعمه لـ AMIM، وNAFA، في إعداد وإطلاق أربعة صناديق رئيسية وصندوقين تابعين وسبعة مخططات. وإضافة إلى ذلك فإن المصرف سهّل أيضا عملية تحويل صندوق تقليدي إلى صندوق إسلامي لدى فريق "LAKSON". وبالإضافة إلى ذلك، فإن المصرف قد وسّع نطاق خدماته الاستشارية الشرعية في البحرين لدى معهد العلوم المصرفية BIBF، وأنجز أيضا خدماته الاستشارية لإحدى شركات التأمين المحلية لإدخال نافذة عمليات التكافل فيها.

### مراجعة الأصول والممتلكات:

لقد كانت غالبية عمليات المصرف للأنشطة التمويلية خلال السنة من قبيل المشاركة الجارية، والمشاركة المتناقصة، والاستصناع، والإجارة، والمراحة، والمساومة، والسلم -فواتير، ووكالة الاستثمار والتجارة، والسلم -بضائع، والمشاركة والبيع المؤجل.

ومما يجدر ذكره في هذا المقام هو أن المصرف قد عمد في عملياته التمويلية إلى التنوع في استخدام منتجات تمويلية شتى، وذلك في هدف لتقليل اعتماده على المراحة، كما يظهر ذلك واضحا من محافظته الاستثمارية؛ حيث نجد نمواً في التمويل القائم على أساس المشاركة - بما فيها المشاركة الجارية أيضا- بنسبة 10.4% عن السنة الماضية، بالإضافة إلى النمو الذي حصل في الإجارة بنسبة 6.68%، وفي المشاركة المتناقصة بنسبة 5.6%. وللعلم فإن مجموع محفظة التمويل للمصرف قد وصل إلى 319.61 بليون روبية (إجمالي)، للتاريخ 31 من شهر ديسمبر عام 2016.

صيع التمويل	2016%	2015%	نمو/(انخفاض) %
المشاركة المتناقصة	31.86	30.17	5.61
المشاركة/المشاركة الجارية	24.73	22.41	10.39
الاستصناع	12.94	13.44	(3.73)
الإجارة	7.96	7.60	6.86
المراحة	5.51	9.56	(42.44)

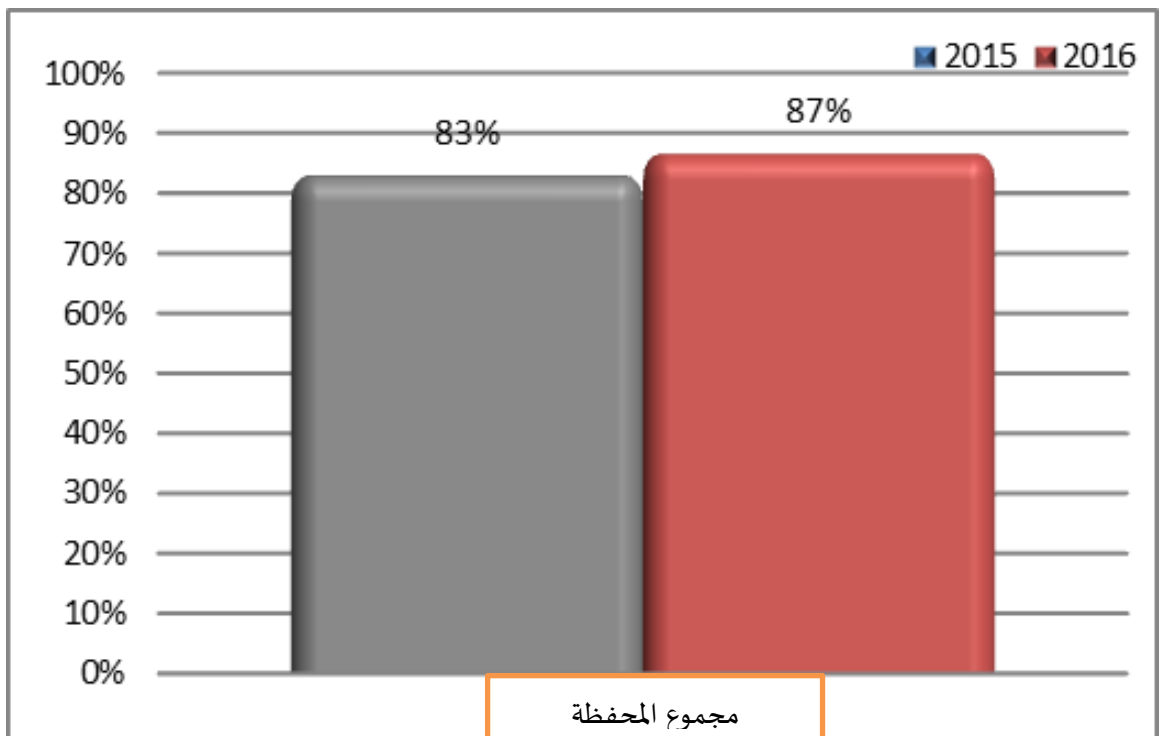
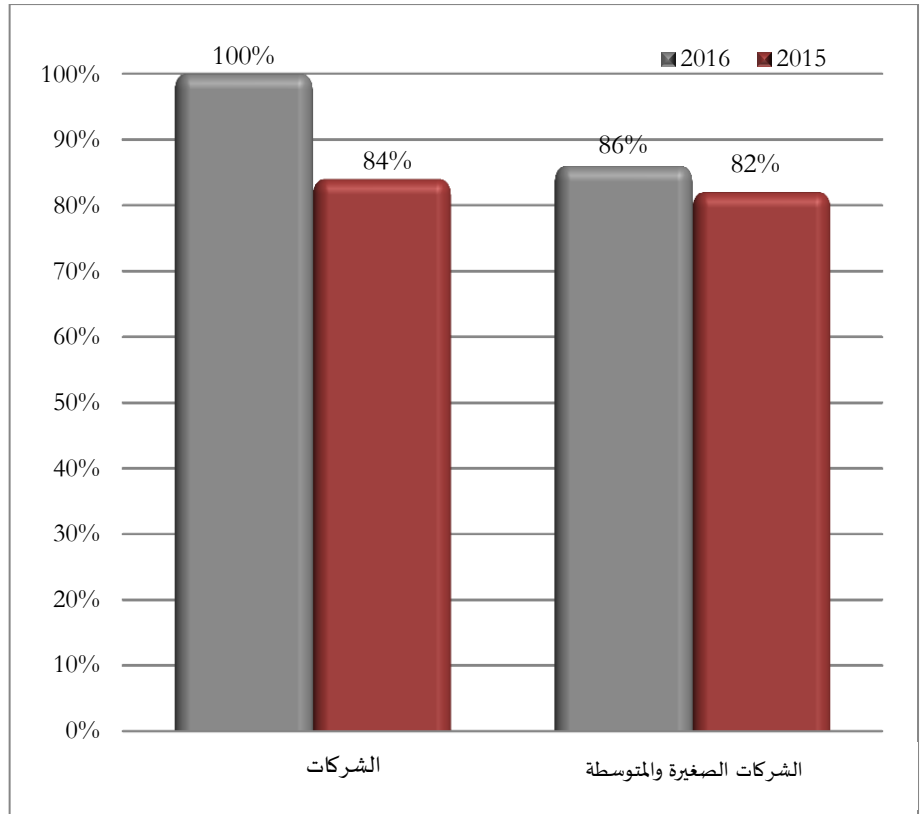


(16.77)	5.74	4.75	المساومة
21.20	3.40	4.12	السلم-فواتير
-	-	3.99	وكالة الاستثمار
(24.13)	2.47	1.87	التجارة
(73.00)	2.32	0.63	سلم-بضائع
(43.58)	2.89	1.63	أخرى

وخلال العام فإن الدفع المباشر للشركات الصغيرة والتجارية المتوسطة والزبائن في عمليات المراجعة كان قد حوفظ عليه بنسبة 87%. وتوصي الهيئة بضرورة أن تواصل الجهود بشأن تنمية النسبة المئوية للدفع المباشر في عمليات المراجعة.

#### خلاصة الدفع المباشر في عمليات المراجعة لمصرف الميزن

نمو/ (انخفاض)	2016	2015	
%4	%87	%83	مجموع المحفظة
			<u>باعتبار القطاعات</u>
%16	%100	%84	الشركات
%4	%86	%82	الشركات الصغيرة والمتوسطة، تجاري





## مراجعة الودائع:

وفي جانب الودائع، فإن المصرف قد أطلق عدة منتجات لودائع متوافقة مع الشريعة الإسلامية على أساس صيغتي القرض والمضاربة. ومما يثلج الصدر أن نرى ودايع البنك تنمو بنسبة 19.5% لتصل إلى مبلغ 564.2 بليون روبية، لنهاية شهر ديسمبر عام 2016.

وعلى مدار العام، فإن تخصيص وتوزيع الودائع والصناديق إلى أوعية ودايع مختلفة، وإعلان نسب المشاركة المتوقعة في الربح في الودائع المبنية على المضاربة، وتعيين الأوزان الشهرية، وتوزيع الأرباح إلى الحسابات الودائية، كل ذلك قد تمّ ترتيبه ومراقبته طبق توجيهات إدارة وعاء مصرف الميزان، وضوابط المصرف المركزي لباكستان لإدارة الودائع المصرفية.

## قسم التدقيق الشرعي:

إن قسم التدقيق الشرعي ليؤدي دورا هاما في تحقيق الهدف المتمثل في ضمان امتثال الشريعة من خلال تقييم الالتزام بالمبادئ التوجيهية لأحكام الشريعة الإسلامية في جميع الخطوات والأنشطة التي يقوم بها المصرف.

وامتثالا لضوابط إطار تطبيق الحكم الشرعي، الصادرة من المصرف الباكستاني المركزي، فإن هناك قسما مستقلا مخصصا للتدقيق الشرعي، قد تم تشكيله في ضوء أوامر لجنة التدقيق التابعة لمجلس الأمناء، والذي أصبح ساري المفعول وسيساهم بقوة في تحقيق الهدف لضمان التوافق من خلال تقييم الالتزام بالمبادئ التوجيهية لأحكام الشريعة الإسلامية المبينة من قِبَل هيئة الرقابة الشرعية، و(العضو المقيم للمجلس الشرعي)، والضوابط التوجيهية الشرعية لفرع المصرفية الإسلامية للبنك المركزي الباكستاني، وذلك في جميع الأنشطة التي قام بها المصرف. وإن قسم التدقيق الشرعي ليصبح ساري التشغيل في جميع أنشطة المصرف، بدءاً من فتح الفرع المصرفي، ويسير جنبا إلى جنب في كل خطوة من طرح المنتجات، إلى المستوى النهائي حيث يتم توزيع الأرباح إلى أصحاب الودائع.

وإن التدقيق الشرعي لـ 572 فرعا، ومكاتب المنطقة، ومراكز الزبائن ومحاور الشركات، وأقسام المكتب الرئيسي، كانت قد تمت بصورة جيدة كجزء لمحاولات وجهود المصرف في تقوية آليات التدقيق



الشرعي الداخلي. وإن هذه التدقيقات لم تقتصر على تغطية المعاملات والعقود المتخذة من قبل هذه الفروع والأقسام، بل إنها شملت كذلك تقييم المعرفة الشرعية من الموظفين.

## التبرعات

خلال العام قيد التقرير قد تمّ تحويل 28.20 مليون روبية إلى حساب التبرعات مستحق الدفع، من ضمنها 0.71 مليون روبية للتخلص من الربح غير الشرعي الذي تمّ تحديده خلال التدقيق الشرعي لعمليات المصرف، إضافة إلى 2.59 مليون روبية أخرى التي تمّ تحويلها إلى حساب التبرع لغاية تنقية توزيعات الأرباح المكتسبة من استثمار الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من قبل المصرف، بينما 24.9 من قبيل التبرعات العادية التي أداها العملاء لأجل تأخيرهم في تسديد الدفع المستحق عليهم في عمليات تمويلية شتى. ومن جهة أخرى، فإن مبلغاً قدره 37.82 مليون روبية قد تمّ صرفه وإنفاقه من حساب التبرعات بعد موافقة (عضو المقيم للمجلس الشرعي). وتفاصيل التبرعات متوفرة في الملاحظة رقم: 20.4.

## توصيات:

استناداً إلى استعراض ومراجعة المعاملات المختلفة، وتقرير قسم التدقيق الشرعي الداخلي، وعمليات المصرف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، توصي الهيئة بما يلي:

• ينبغي أن يُمنَح المصرف إمكانية لإطلاق منتجاته وخدماته وتوسيع نطاق شبكته في السوق العالمية، الأمر الذي لن يعزز صورة العلامة التجارية للبنك كبنك إسلامي عالمي رائد فحسب، بل كذلك سيعزّز صورة البلاد كمركز عالمي/إقليمي متوقع للخدمات المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي.

• بالنظر إلى خطورة العمل ومدى أهميته المهنية، ينبغي للمصرف أن يركّز أيضاً على بناء القدرات وتدريب القوى العاملة المرتبطة بقسم تطوير المنتج وقسم التدقيق الشرعي للمصرف.

• ينبغي للمصرف التركيز على استهداف المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية ولقّت انتباهها لتختار المصرف للخدمات الإسلامية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في كلا الجانبين: الودائع المصرفية والتمويل المصرفي.





- ينبغي أن يُعتنى باعتناء بالغاً بعقلية نظرية المصرفية الإسلامية والالتزام بقيمها في عملية توظيف الموظفين الجدد في المصرف.
- ينبغي للمصرف أن يتابع جهوده مع المصرف المركزي الباكستاني لإطلاق الخدمات التمويلية الطويلة الأجل مطابقة للشريعة، وسعر مؤشر التمويل الإسلامي، ونافذة الخصم الإسلامية.
- كما تنصح أيضاً بشدة أن يبذل المصرف المزيد من جهوده في تعزيز التنسيق بينه وبين العلماء من خلال تبادل مفاهيم المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي معهم، ومنحهم فرصاً لمشاهدة عمل مصرف ميزان. ومن هذا الطريق سيصبح بالإمكان تمرير رسالة المصرفية الإسلامية إلى الجماهير عن طريقهم بأسلوب فعال.
- ينبغي للمصرف أن يتناول قضية القروض الحكومية المبنية على أساس الفائدة ويتكلم بشأنها مع المسؤولين والجهات المعنية في الحكومة، طالبا منها تقليل القروض الربوية واستبدال الصكوك الشرعية الإسلامية بها.
- لقد بات الممرّ الاقتصادي بين الصين وباكستان مشروعاً جوهرياً في الاقتصاد الباكستاني، لذا ينبغي للحكومة الباكستانية أن تغتتم الفرصة للاستزادة من خدمات التمويل الإسلامي. وفي هذا الصدد يطلب المصرف من الجهات المعنية أن تولي المصرفية الإسلامية اهتماماً أبلغ وأوسع، وتزيد من حصتها في تمويل عمليات هذا المشروع العملاق المهم.
- ينبغي للمصرف أن يقوم بعقد وإجراء دورات توعوية حول التمويل الإسلامي للعاملين في الصناعة، والمحامين، والسلطة القضائية، وأصحاب الفضيلة العلماء والمفتين، ورجال التعليم والتربية، والإعلاميين، ومجتمع الأعمال، وضباط القوات المسلحة.

#### خاتمة:

وفقاً لميثاق المصرف، فإنه يتحتم على الإدارة والموظفين التأكد من تطبيق القيم والتوجيهات الشرعية الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية (والعضو المقيم للمجلس الشرعي) للمصرف، وبنفس التأكيد يجب مراعاة التوافق الشرعي في جميع أنشطة المصرف. والمسئولية الأولى لضمان تطبيق قواعد الشريعة في عمليات المصرف تقع على عاتق مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.



واستناداً إلى استعراض واسع لحالات معيّنة لكل فئة من الصفقات والمعاملات، ووثائق ذات الصلة وعمليات، وآلية توزيع الأرباح للمستثمرين من قسم PDSC، واستعراض تقرير قسم التدقيق الشرعي وتمثيل الإدارة في هذا الصدد، نرى أن البنك قد التزم قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، في ضوء الإرشادات والتوجيهات من هيئة الرقابة الشرعية، والعضو المقيم للمجلس الشرعي لمصرف ميزان، وكذلك في ضوء التوجيهات الصادرة من المجلس الشرعي للمصرف المركزي لباكستان. والربح غير الموافق للشريعة والذي تم تحديده خلال التدقيق الشرعي، قد حُوّل إلى صندوق التبرع عن طريق نظام واضح المعالم، ومن ثمّ يجري استخدامه بشكل صحيح وفقاً لتعليمات هيئة الرقابة الشرعية.

وبناء على قوة وقدرة قسم PDSC المستقل، وسياسات وتوجيهات التطابق الشرعي الصادرة من المصرف، نرى أن آلية فعالة لضمان موافقة الشريعة في عمليات المصرف ككلٍ سارية التفعيل بصورة مناسبة.

نسأل الله تعالى أن يوفقنا للقيام بهذه الأعمال وأداء هذه الأمانة المنوطة بنا على الوجه الذي يرضيه، وأن يغفر خطايانا، إنه ولي التوفيق وبالإجابة جدير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

القاضي (متقاعد) محمد تقي العثماني  
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

د. محمد عمران أشرف العثماني  
العضو المقيم للمجلس الشرعي  
شيخ عصام محمد إسحاق  
عضو هيئة الرقابة الشرعية

تاريخ: 4/ جمادى الأولى / 1438 هـ، الموافق لـ 2/ فبراير / 2017 م